

اللامركزية ، وحيث تكون السلطات اللامركزية حرة في تقرير اعمالها الادارية ،
فاذا ما وافقت عليها السلطة المركزية اصبحت قابلة للتنفيذ .

والملاحظة الثالثة هي ان المركزية (وكذلك اللامركزية) قد تكون ادارية ، وقد
تكون سياسية . فاذا كانت سياسية اخضعت مختلف الاقاليم في الدولة لسلطة
سياسية موحدة ، ولم يعترف باي استقلال ذاتي لهذه الاقاليم . وهناك دلائل
متعددة تشير الى ان التطور السياسي في عدد لا يستهان به من الدول يتجه
شطر تعزيز المركزية السياسية على حساب اللامركزية السياسية . وتقوية
السلطة الاتحادية في الدول الفدرالية (في الولايات المتحدة وسويسرا والهند ،
مثلا) خير شاهد على ذلك . واذا صح هذا الاتجاه كانت الدعوة الى
اللامركزية السياسية في لبنان خطوة الى الوراء ، او محاولة للوقوف ضد
تيار تاريخي متجه نحو المركزية السياسية .

والملاحظة الاخيرة هي ان الجدول القائم في لبنان حول اللامركزية يقتصر على
اللامركزية الاقليمية ولا يمتد الى اللامركزية المرفقية . والبلديات في لبنان هي
الهيئات اللامركزية الوحيدة في اطار التنظيم الاداري ، فقانون ١٩٦٣/٥/٢٩
يعتبر البلدية « ادارة ذات صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الاداري
والمالي » ، ، ويجوز للمجلس البلدي القيام بكل عمل له طابع المنفعة العامة ،
كانشاء المساكن الشعبية ، والمدارس ، والمكتبات العامة

وبعد هذه الملاحظات نصل الى السؤال المهم المتعلق بحقيقة اللامركزية
المطروحة على الساحة اللبنانية .

المقسم الثالث : اللامركزية المطروحة في لبنان

اذا كانت الاطراف اللبنانية المختلفة تتحدث عن اللامركزية ، فهذا لا يعني
ان الجميع من انصارها ومتفقون على مضمونها . واذا كان اليمين اللبناني
هو الذي رفع رايتها في الاونة الاخيرة ، فهذا لا يعني ان اللامركزية بشكلها
الاداري والتنظيمي هي رائده ومقصده واذا كان البعض يخشى ان يطول
الجدل حول مضمون اللامركزية ويتحول الى قبلة موقوتة قابلة للانفجار عند
ابسط احتكاك ، فان اقطاب العهد الجديد قد حسموا الامر واعلنوا موقفهم
الصريح من هذه المسألة .

اولا - اللامركزية هي اليوم حديث الساعة في لبنان . وهي موضع جدل
وخلاف بين بعض الاوساط السياسية والفكرية . والحديث عنها يتسم ، في
كثير من الاحيان ، بالغموض او السطحية او المناورة . ولعل البعض يعتمد
تغليفها بالغموض لاختفاء الاغراض الحقيقية الكامنة وراء المناوأة بها .